جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

القرينة اللفظية المساعدة على معرفة الحكم النحوي ودرجته

دراسة تركيبية

الدكتور

حسين رفعت حسين عواد

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

جامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية

العدد الثالث والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

الجزء السابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٩م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

(شكر وتقدير)

(الباحث يود شكر

جامعة الملك خالد

على الدعم الإداري والفني

لهذا البحث)

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

القرينة اللفظية المساعدة على معرفة الحكم النحوي ودرجته دراسة تركيبية

تدور فكرة البحث حول "القرينة اللفظية المساعدة على معرفة الحكم النحوي ودرجته – دراسة تركيبية" وتتبع هذه القرينة في أبواب النحو ومسائله، للوصول إلى جواب عن الأسئلة الآتية:

- في أي أبواب النحو وجدت هذه القرينة؟
- في أي مسائل هذه الأبواب وجدت هذه القرينة؟
- كم كانت النسبة بين ارتباط معرفة الحكم بالقرينة وارتباط معرفة درجة الحكم بها؟
- ما أكثر القرائن اللفظية التي رصدها المقعد لتساعد الدارس على معرفة الحكم النحوي درجته، وفي أي المسائل وجدت هذه القرائن؟
- ما الفكرة – أو الأفكار – النحوية التي قد تكون وراء ربط معرفة حكم نحوي معين أو درجته بقرينة لفظية معينة؟

والدراسة تركيبية، تعتمد المنهج الوصفي، حيث تورد نصوص النحاة في كل مسألة كما هي في كتبهم، ثم تقوم بتحليلها والتعليق عليها، وتخرج منها بملاحظات ونتائج.

وقد رتب البحث مسائله وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو وترتيبه المسائل داخل كل باب.

الكلمات المفتاحية: القرينة اللفظية – رَصَدَ – رَبَطَ – المُقعِّد – الـدارس– درجة الحكم – تضافر القرائن – تعدد المعنى الوظيفي.

دكتور / حسين رفعت حسين عواد

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد

جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

Email : hosenawad@kku.edu.sa

Summary

Verbal Context Helping to Know Grammar Governance and its Syntactic Study

The idea of the research revolves around the "verbal context helping to know the grammatical rule and its degree - a synthetic study" and follows this chapter in the sections of grammar and questions, to reach an answer to the following questions:

- In which doors as found this presumption?

- In what matters these doors found this presumption?

- How was the ratio between the knowledge of the rule and the relationship of knowledge of the degree of governance?

- What are the most verbal clues that the seat monitored to help the student to know the grammatical judgment degree, and in what matters found these clues?

- What idea - or ideas - grammatical that may be behind linking the knowledge of a particular grammatical rule or degree to a certain verbal presumption?

The study is synthetic, adopts the descriptive method, where the texts of grammarians in each issue as they are in their books, and then analyzed and commented on, and come out with observations and results.

The research arranged its issues according to the order of the millennium Ibn Malik for the sections of the grammar and arranged issues within each section.

Keywords: verbal context - monitoring - linking - the seat - the student - the degree of governance - the synergy of clues - the multiplicity of functional meaning .

Dr.

Hussein Refaat Hussein Awwad

Professor of grammar, morphology and assistant presentations

King Khalid University, Saudi Arabia

Email: hosenawad@kku.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذا بحث بعنوان "القرينة اللفظية المساعدة على معرفة الحكم النحوي ودرجته – دراسة تركيبية" دفعني إليه تأمل نص قصير للرضي، يشرح فيه كلام ابن الحاجب عند حديثه عن إعراب الاسم المشتغل عنه، حيث يقول ابن الحاجب: "ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفي، وحرف الاستفهام، وإذا الشرطية، وحيث، وفي الأمر، والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل: (إنا كل شيء خلقناه بقدر)"[(١)]

ويقول الرضي: "هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور".

فلفت نظري عبارة: "هذه قرائن يختار معها النصب".

بما يعني أن معرفة رجحان وجه النصب – باعتباره درجة من درجات حكم الجواز في هذه المسألة – أمر احتاج المقعد لتحديده وبيانه أن يربط بينه وبين ما يمتاز به عن بقية الدرجات؛ فكان الربط بين الرجحان وبين قرينة لفظية معينة هو الوسيلة النحوية المساعدة للمقعد في هذا التحديد والتمييز.

(١) سيأتي حديث مفصل عن هذه المسألة في باب الاشتغال.

وللدور الذي تقوم به هذه القرينة في مساعدة المقعد – والدارس من بعده – في التمييز بين الأحكام المتعددة أو درجات هذه الأحكام فقد وصفت بالمساعِدة[١].

فأردت تتبع هذه القرينة في أبواب النحو ومسائله[٢]، لأصل إلى جواب عن الأسئلة الآتية:

- في أي أبواب النحو وجدت هذه القرينة؟
- في أي مسائل هذه الأبواب وجدت هذه القرينة؟
- كم كانت النسبة بين ارتباط معرفة الحكم بالقرينة وارتباط معرفة درجة الحكم بها؟
- ما أكثر القرائن اللفظية التي رصدها المقعد لتساعد الدارس على معرفة الحكم النحوي درجته، وفي أي المسائل وجدت هذه القرائن؟

---

(١) وبسبب هذا الوصف استبعد البحث – من المعالجة – المسائل التي تمثل القرائن اللفظية فيها شروط تحقق للحكم المعين مثل: مسائل الحذف الواجب، ومسألة شروط عمل لا النافية للجنس، ومسألة شروط عمل ما الحجازية ونحوهما؛ لأن القرائن في هذه المسائل لا مناص للمقعد من النص عليها، ولأن هذه المسائل لا مجال للاختيار الأسلوبي فيها، فالمتكلم مضطر لاستعمال هذه القرائن؛ حتى يبعد اللبس عن كلامه، أو حتى لا يخرج كلامه عن أساليب العرب في رصف تراكيبهم، أو حتى لا تخرج المسألة عن موضعها الذي يتكلم فيه المقعد إلى موضع آخر، كما في مسألة ما الحجازية إذا لم تتوافر فيها بعض الشروط (القرائن اللفظية) فإنها تخرج من باب الجملة الاسمية المنسوخة إلى باب الجملة الاسمية غير المنسوخة.

(٢) قام البحث – لتتبع هذه القرينة – باستقراء جميع أبواب النحو ومسائله، وكان الاستقراء تاما من وجهة نظر الباحث.

– ما الفكرة – أو الأفكار – النحوية التي قد تكون وراء ربط معرفة حكم نحوي معين أو درجته بقرينة لفظية معينة؟

هذا، وقد ارتضى الباحث أن تكون الدراسة تركيبية، تعتمد المنهج الوصفي، حيث تورد نصوص النحاة في كل مسألة كما هي في كتبهم، ثم يقوم بتحليلها والتعليق عليها، ويخرج منها بملاحظات ونتائج.

وقد رتب البحث مسائله وفق ترتيب ألفية ابن مالك لأبواب النحو وترتيبه المسائل داخل كل باب.

والباحث قد سار في معالجة المسائل – في متن البحث – على المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم، وهو في كثير منها مذهب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين أو مذهب البصريين أو جمهورهم، وأعني بعبارة "المذهب المعمول به لدى النحاة اليوم" أن النحاة اليوم لا يقبلون أن تعرب كلمة "زيد" في نحو: زيد خرج، فاعلا، مع علمهم بوجود من يجيز ذلك من النحاة القدماء، وهكذا، فالنحاة اليوم لا يقبلون من الكتاب أو المتحدثين غير المذهب الذي اشتهر العمل به وسار التطبيق عليه، ومع ذلك فإن البحث قد أشار في الحواشي إلى ما في المسألة من خلاف، ونسبه إلى أصحابه.

١- باب كان وأخواتها

مسألة حذف كان واسمها وبقاء الخبر:

يقول الشيخ خالد الأزهري: "تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا ويبقى الخبر دالا عليهما، ويكثر وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين ... مثال إن ... قولك: سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، وقوله:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما

أي: إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما(١)، وقولهم: الناس مجزيون بأعمالهم؛ إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف، أي: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر ... ومثال لو: قوله – صلى الله عليه وسلم – لبعض أصحابه: "التمس ولو خاتما من حديد، أي: التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد، وقوله:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي: ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة، وقولهم: ألا حشف ولو تمرا(٢) ... ويقل الحذف المذكور ... بدون إن ولو الشرطيتين كقوله:

من لد شولا فإلى اتلائها

---

(١) قال أبو حيان: "يمكن أن لا يكونا من إضمار كان، وإنما انتصبا على الحال، وإن بقية إما" شرح التصريح على التوضيح جـ١/١٩٣.

(٢) شرط أبو حيان "أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم" شرح التصريح على التوضيح جـ١/١٩٤، ورد عليه بالمثالين الأخيرين في النص "فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف" شرح التصريح على التوضيح جـ١/١٩٤.

قدره سيبويه: من لد أن كانت شولا"[١]

في النص بيان حكم حذف كان مع اسمها وبقاء الخبر، والحكم هو الجواز، وله درجتان: درجة كثرة، ودرجة قلة، وللتمييز بين الدرجتين ساعد المقعد الدارس بأن ربط إحدى الدرجتين بقرينة لفظية، فإذا حضرت هذه القرينة؛ عرف الدارس بها هذه الدرجة، وإن غابت عرف الدارس أن درجة الجواز الثانية هي المتحققة في الكلام.

والقرينة هي وقوع الخبر بعد إن أو لو الشرطيتين، فإذا حدث هذا؛ حكم الدارس بأن درجة جواز حذف كان واسمها الكثرة، وإن حذفت كان واسمها ولم يسبق الخبر بإن أو لو؛ حكم الدارس بأن درجة جواز الحذف القلة، كما مثل في النص.

وهنا أقول: إن غياب القرينة اللفظية المعينة عن التركيب المعين صار قرينة لفظية على حكم معين، وهو هنا درجة جواز الحذف؛ فغياب إن ولو عن التركيب الذي حذفت فيه كان واسمها وبقي خبرها، هذا الغياب يستدل به الدارس على قلة جواز الحذف، كما استدل بوجود إن أو لو على كثرة جواز الحذف.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح جـ١/١٩٣وما بعدها، وانظر: شرح المفصل جـ٢/٩٧وما بعدها، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ٢/٨٠٣وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٣/١١٨٧وما بعدها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ٢/٣٦٧، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ١/٢٤٢.

٢- باب إنّ وأخوتها

مسألة تخفيف إنّ المكسورة:

يقول الشيخ خالد الأزهري: "تخفف إن المكسورة لثقلها بالتضعيف؛ فيكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها، نحو: (وإنْ كلٌ لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما ... ويجوز إعمالها[١] على قلة استصحابا للأصل ... نحو: (وإنْ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف إن ولما"[٢].

في النص بيان حكم عمل (إنْ) المكسورة المخففة إذا وليها اسم، وهو الجواز، وله وجهان: الإهمال والإعمال[٣] ولكل وجه درجة جواز، فدرجة وجه الإهمال أنه كثير، ودرجة وجه الإعمال أنه قليل، فلما تعددت الأوجه والدرجات رصد المقعد قرينة لفظية تحدد الوجه ودرجة جوازه، فقرينة وجه الإهمال هي وقوع الاسم مرفوعا بعد (إنْ) المخففة، وقرينة وجه الإعمال وقوع الاسم منصوبا بعدها، فإذا وقع بعد (إن) اسم مرفوع علم الدارس أن (إن) مخففة مهملة، وأن درجة الإهمال أنه كثير، وإذا جاء بعد (إن) اسم منصوب غلم الدارس أن (إن) مخففة معملة، وأن درجة الإعمال أنه قليل.

---

(١) قال الرضي: "ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة، والآية رد عليهم" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٢٨١، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٤٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٣/١٢٧١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ١/٢٣٠وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٢٨١، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٤٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٣/١٢٧١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ١/٢٨٨.

(٣) لن يتناول البحث حالة مجيء فعل بعد (إنْ) المخففة؛ لأن الحكم في هذه الحالة واحد، قال الشيخ الصبان: "فإن وليها فعل ... وجب الإهمال" حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ١/٢٨٨.

٣- باب الاشتغال(١)

مسألة حكم إعراب الاسم المشتغل عنه:

يقول ابن عقيل: "ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب على خمسة أقسام، أحدها: ما يجب فيه النصب(٢)، والثاني: ما يجب فيه الرفع(٣)،

---

(١) "الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق– فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته، وزيدا مررت به، ومثال المشتغل بالسببي: زيدا ضربت غلامه" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٥.

(٢) وذلك "إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط، نحو: إن وحيث، فتقول: إن زيدا أكرمته أكرمك، وحيثما زيدا تلقه فأكرمه، فيجب نصب (زيدا) في المثالين وفيما أشبههما" " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٧، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٥٦وما بعدها، جـ٢/٦٠٦، وعن بعض النحاة إجازته وقوع الاسم بعد هذه الأدوات "فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء، كقول الشاعر: لا تجزعي إن منفس أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي، تقديره: إن هلك منفس" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٥.

(٣) وذلك "إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء، كإذا التي للمفاجأة، فتقول: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، برفع زيد ... وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل ما بعداها فيما قبلها، كأدوات الشرط والاستفهام وما النافية، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد هل تضربه، وزيد ما لقيته، فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٨، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٤٥وما بعدها، جـ٢/٦٠٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٧٦، ومن أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: زيدا ما لقيت، أجاز النصب مع الضمير بعامل مقدر، فيقول: زيدا ما لقيته" شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٩، وانظر: شرح التصريح على التوضيح جـ١/٣٠٢وما بعدها.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران، والنصب أرجح، والرابع: ما يجوز فيه الأمران، والرفع أرجح، والخامس: ما يجوز فيه الأمران على السواء"[١].

إذن، الاسم المشتغل عنه يدور إعرابه بين ثلاثة أحكام، هي: وجوب النصب، ووجوب الرفع، وجواز الوجهين. وسيرا على ما التزم به البحث من عدم تناول مسائل الوجوب بالدراسة والتحليل؛ يبقى الحديث عن الحكم الثالث فقط، وهو الجواز، وله وجهان، جواز النصب وجواز الرفع.

ومن النص السابق يتبين أن كل وجه منهما له ثلاث درجات، إحداها: أن يكون راجحا، والثانية: أن يكون مرجوحا، والثالثة: أن يكون مساويا للوجه الآخر في درجة الجواز، ولما كان الأمر كذلك من تعدد درجات وجهي الجواز – في هذه المسألة – احتاج المقعد أن يميز كل درجة بقرينة لفظية – أو أكثر – تهدي الدارس إلى تحديد درجة الجواز في الوجه المعين.

ولبيان ذلك نورد النصوص الآتية التي تتناول حكم الجواز ودرجاته.

ونبدأ بدرجة رجحان وجه النصب[٢]، وهي القسم الثالث من الأقسام الخمسة الواردة في النص السابق.

"وذلك إذا وقع بعد الاسم فعل دال على الطلب كالأمر والنهي والدعاء، نحو: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وزيدا رحمه الله، فيجوز رفع زيد ونصبه، والمختار النصب، وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها الفعل كهمزة الاستفهام، نحو: أزيدا ضربته، بالنصب والرفع،

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٧.

(٢) واضح أن الحديث عن درجة رجحان وجه النصب هو حديث عن درجة وجه الرفع المرجوح.

والمختار النصب، وكذلك يختار النصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين العاطف والاسم، نحو: قام زيد وعمرا أكرمته، فيجوز رفع عمرو ونصبه، والمختار النصب؛ لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية"(١).

في النص ثلاث حالات يرجح فيها وجه النصب، وقد ربط المقعد كل حالة منها بقرينة لفظية – أو أكثر – يعرف بها الدارس درجة جواز وجه النصب، وأنه راجح. ففي الحالة الأولى كانت القرينة وقوع الاسم المشتغل عنه بعد فعل دال على الطلب، وفي الحالة الثانية كانت وقوعه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وفي الحالة الثالثة تضافرت ثلاث قرائن للوصول إلى الحكم(٢) برجحان وجه النصب، هذه القرائن هي: وقوع الاسم بعد عاطف، وتقدم جملة فعلية على هذا العاطف، واتصال الاسم بالعاطف.

وكذلك من الحالات التي يرجح فيها وجه النصب أن يقع "اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف(٣) على الجملة الفعلية، نحو: أكرمت حتى زيدا أكرمته، وقام بكر لكن عمرو ضربته، فحتى ولكن حرفا ابتداء أشبها

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٥٩وما بعدها، وانظر: شرح المفصل جـ٢/٣٢، ٣٤، ٣٧وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢١٦٧وما بعدها، شرح التصريح على التوضيح جـ١/٢٩٨وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٧٦وما بعدها.

(٢) انظر في موضوع تضافر القرائن لتحديد حكم نحوي معين: اللغة العربية معناها ومبناها/١٩٣وما بعدها، ١٩٩وما بعدها، ٢٠٧، ٢٢٤.

(٣) "فلو قلت: أكرمت خالدا حتى زيدٌ أكرمته، وقام بكر لكن عمرو ضربته؛ تعين الرفع لعدم المشابهة؛ إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض، ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٧٩وما بعدها.

العاطفين ... أن يجاب به استفهام منصوب كـ (زيدا ضربته، جوابا لمن قال: أيهم ضربت أو من ضربت، ومثل المنصوب المضاف إليه، نحو: غلام زيد ضربته، جوابا لمن قال: غلام أيهم ضربت"[١].

في النص حالتان أخريان – رابعة وخامسة[٢] بعد الحالات الثلاث الواردة في النص السابق – يرجح فيهما وجه النصب، وفي الحالتين كلتيهما ربط المقعد الحكم برجحان وجه النصب بالقرينة اللفظية المساعدة على تمييز هذه الدرجة. ففي الحالة الرابعة كانت القرينة وقوع الاسم بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية، وفي الحالة الخامسة كانت القرينة أن يقع الاسم المشتغل عنه جوابا لمستفهم به منصوب أو جوابا بالمضاف إليه.

نخلص مما سبق إلى أن المقعد لما شعر بكثرة الحالات في الدرجة الواحدة من درجات حكم الجواز لجأ إلى القرينة اللفظية لتساعده – والدارس من بعده – على التمييز بين هذه الحالات.

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٧٩وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٥٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢١٧٠، شرح التصريح على التوضيح جـ١/٣٠٣.

(٢) هناك حالة سادسة يختار فيها النصب، لكن لا تتعلق بالقرينة اللفظية بل بقرينة معنوية، وضابط الحالة "أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالقصود، ويكون نصبه نصا في المقصود، كما في (إنا كل شيء خلقناه بقدر) إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفا مخصصا، وبقدر هو الخبر، وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق ..." شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٨٠، فالضابط في ترجيح النصب هنا هو كون المعنى الحاصل مع النصب هو المقصود. وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٥١، جـ٢/٦٠٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢١٦٩، شرح التصريح على التوضيح جـ١/٣٠٢.

أما درجة التساوي في الجواز بين الوجهين – وهي القسم الخامس من الأقسام الخمسة الواردة في النص الأول من نصوص هذا الباب – فتكون "إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين ...وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل، نحو: زيد قام، وعمرو أكرمته، فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر، ونصبه مراعاة للعجز"(١).

في هذا النص ربط المقعد بين تضافر قرينتي وقوع الاسم بعد عاطف، وتقدم جملة ذات وجهين على هذا العاطف، وبين الحكم بتساوي وجهي الجواز: الرفع والنصب، والتساوي – هنا – أحد درجات وجه الجواز.

وأما درجة رجحان وجه الرفع – وهي القسم الرابع من الأقسام الخمسة التي سبقت الإشارة إليها – فتكون في الاسم المشتغل عنه إذا "لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه ولا ما يرجح نصبه، ولا يُجوّز فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو: زيد ضربته، فيجوز رفع زيد ونصبه(٢)، والمختار رفعه؛ لأن عدم الإضمار أرجح من الإضمار"(٣).

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٦٠وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٥٤، جـ٢/٦٠٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢١٧٠، شرح التصريح على التوضيح جـ١/٣٠٣وما بعدها.

(٢) "زعم بعضهم أنه لا يجوز النصب؛ لما فيه من كلفة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير ... " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٦١، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٥٥٤وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٨٢.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ١/٢٦١، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ٢/٦٠٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٨٢.

في هذا النص ربط المقعد بين تجرد الاسم المشتغل عنه من القرائن التي توجب نصبه، والتي توجب رفعه، والتي ترجح نصبه، والتي تجوز فيه الأمرين على السواء؛ وبين الحكم برجحان وجه الرفع.

فكان تجرد الاسم من هذه القرائن قرينة لفظية على الحكم برجحان وجه الرفع، فكما كان وقوع الاسم المشتغل عنه – على سبيل المثال – بعد فعل دال على الطلب قرينة دالة على درجة نحوية معينة هي رجحان وجه النصب، كان غياب هذه القرينة – وغيرها مما ذكر في هذه المسألة – دالا على درجة نحوية أخرى هي درجة رجحان وجه الرفع.

على أن التجرد – هنا – ليس تجردا مطلقا، وإنما هو تجرد من قرائن لفظية معينة في مسألة نحوية معينة.

٤- باب حروف الجر

وفيه ثلاث مسائل:

١- مسألة استعمال مذ ومنذ حرفين واسمين:

يقول ابن يعيش: "والعرب تستعملهما اسمين وحرفين، والأغلب على منذ أن تكون حرفا، ويجوز أن تكون اسما، والأغلب على مذ أن تكون اسما"(١).

في النص بيان أن لكل من مذ ومنذ وجهي استعمال، ولكل وجه درجة استعمال أيضا، فمنذ تستعمل حرفا واسما، لكن استعمالها حرفا يغلب استعمالها اسما، ومذ اسميتها غالبة.

وأمام هذا التعدد في وجوه الاستعمال ودرجاته – وهذا ما يسميه أستاذي الدكتور/ تمام حسان رحمه الله تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد(٢)، حيث إن المبنى الواحد (وهو هنا منذ أو مذ) يأتي تارة مؤديا وظيفة حرف الجر، وأخرى مؤديا وظائف الاسم – أقول: أمام هذا التعدد والاحتمال(٣) رصد المقعد من القرائن اللفظية ما يعين الدارس على الحكم باسمية مذ أو منذ أو حرفيتهما.

---

(١) شرح المفصل جـ٤/٩٤، وانظر: السابق جـ٣/١٧، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ١/٤٥٧.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها/١٦٣وما بعدها، ١٨٠وما بعدها،١٩١، ١٩٣وما بعدها.

(٣) واضح أن المبنى "الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما ينسب إليه وهو خارج السياق، أما إذا تحقق المبنى بعلامة في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنى واحدا تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية" اللغة العربية معناها ومبناها/١٦٥. والبحث مهتم بالقرينة اللفظية التي تخرج الحكم – أو درجاته – عن التعدد والاحتمال إلى التعيين والتحديد.

وكانت القرينة التي رصدها للحكم بحرفيتهما وقوع اسم مجرور بعدهما[١].

وعن استعمالهما اسمين يقول الشيخ خالد الأزهري: "وذلك في موضعين ... أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نكرة أو معرفة معدود أو لا، نحو: ما رأيته مذ يومان، فيومان منكر معدود ... منذ يوم الجمعة، فيوم الجمعة معرف غير معدود ... والموضع الثاني: أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب، كقوله: ...

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

فأدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت ... أو اسمية كقوله: ...

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فأدخل مذ على الجملة الاسمية"[٢].

---

(١) قال الرضي: "إذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجمهور على أنهما حرفا جر، وبعض البصريين على أنهما اسمان" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ١/٤٥٧، وانظر أيضا: شرح المفصل جـ٤/٩٤، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٣/١٤١٩، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٤٠.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٩وما بعدها، وانظر: شرح المفصل جـ٣/١٧، جـ٤/٩٤، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ١/٤٥٧وما بعدها، ٤٦٣وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٣/١٤١٦وما بعدها،١٤١٩وما بعدها، ١٤٢١، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٤٢وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٢٦وما بعدها.

في النص رصد لقرينتين لفظيتين، متى وجد الدارس واحدة منهما مصاحبة لـ (مذ) أو (منذ) حكم باسميتهما، القرينة الأولى وقوع اسم مرفوع بعدهما، والثانية وقوع جملة بعدهما.

وبرصد المقعد القرائن السابقة وتحديدها يستطيع الدراس الحكم باسمية مذ أو منذ أو حرفيتهما.

٢- مسألة دخول (ما) على رب والكاف:

يقول الشيخ خالد الأزهري: "وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما كثيرا ... فالعمل كقوله: ...

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ... وقوله: ...

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة ... والغالب في ما إذا زيدت بعد رب والكاف أن تكفهما عن العمل؛ فيدخلان حينئذ على الجمل ... كقوله ...

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره، والكاف مكفوفة بما الزائدة ... وقوله ...

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

فكف رب عن الجر، وأدخلها على الجملة الفعلية وهي أوفيت"[١]

في النص بيان حكم عمل رب والكاف بعد دخول ما الزائدة عليهما، فالحكم هو الجواز، وله وجهان: الإعمال والكف، ولكل وجه درجة جواز، فدرجة وجه الإعمال أنه قليل، ودرجة وجه الكف أنه كثير.

فلما تعددت الأوجه والدرجات رصد المقعد قرينة لفظية تساعد الدارس على تحديد كل درجة ووجه وتعيينهما، فكانت قرينة درجة القلة – وهي لوجه الإعمال – دخولهما (رب، وما أو الكاف وما) على اسم مجرور كما في: ربما ضربةٍ، وكما الناسِ.

وكانت قرينة درجة الكثرة – وهي لوجه الكف – دخولهما على الجمل.

إذن عندما يلحظ الدارس أن (رب وما) دخلتا على جملة يستنتج أن رب مكفوفة بما، وأن هذا الكف كثير في لغة العرب، وإذا لاحظ أنهما دخلتا على اسم مجرور عرف أن رب عاملة مع اقترانها بما، وأن هذا العمل قليل في لغة العرب.

(١) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢١وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١١٨٢وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٧٤٨وما بعدها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٢٢٨وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٣٠وما بعدها.

٣- مسألة حذف رب وبقاء عملها:

يقول الشيخ خالد الأزهري: "تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا، كقوله ...

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

فجر (مثل) برب المحذوفة بعد الفاء ... وبعد الواو أكثر ... كقوله ....

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

فجر (ليل) برب المحذوفة بعد الواو ... وبعد بل قليلا ... كقوله ... بل مهمه

فجر (مهمه) برب المحذوفة بعد بل ... وبدونهن[١] أُقل، كقوله ...

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياه من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة"[٢]

في النص بيان حكم حذف رب وبقاء عملها وقرينته، ودرجات هذا الحكم وقرائنها، فالحكم هو الجواز، وقرينته جر الاسم، وله أربع درجات، لكل درجة قرينة لفظية بها تعرف درجة الجواز.

---

(١) قال أبو حيان: "وقد جاء الجر بها مضمرة بعد ثم، حكاه صاحب الكافي" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٧٤٦، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ٢/٢٣٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٢وما بعدها، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٧٤٥وما بعدها، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١١٨٦وما بعدها.

فرصد لدرجة الحذف الكثير[١] قرينة الفاء، ولدرجة الحذف الأكثر قرينة الواو، ولدرجة الحذف القليل قرينة بل، ولدرجة الحذف الأقل[٢] قرينة التجرد من القرائن الثلاث السابقة.

وقد يقال: يسلم بأن الحروف الثلاثة قرائن لفظية، لكن كيف يسلم بأن التجرد منها قرينة لفظية أيضا، إنما القرينة هي الجر في الاسم الواقع في أول الكلام، كما في قوله: رسمِ دار؟

والجواب: أن الجر موجود مع القرائن الثلاث (الفاء، والواو، وبل) كما هو موجود في حال التجرد منها، وإذا كان الجر وحده كافيا لإثبات الحكم (وهو جواز حذف رب وبقاء عملها) فليس بكاف لبيان درجات هذا الحكم؛ لأن الاسم في الحالات الأربع كلها مجرور، وليس هناك وسيلة نحوية تساعد الدارس على التمييز بين حالة وأخرى إلا برصد قرينة لفظية أخرى، بها تعرف درجة الحكم، فكان أن رصد المقعد لكل درجة قرينة لفظية، وكانت القرينة في ثلاث حالات سبق حرف معين للاسم المجرور، وفي الرابعة كانت التجرد من هذه الحروف.

وإذا كنا قد عرفنا من اقتران الاسم المجرور بالفاء أن الحذف كثير، ومن اقترانه بالواو أن الحذف أكثر، ومن الاقتران بـ (بل) أنه قليل، فإننا قد عرفنا من تجرده من هذه الحروف أن الحذف أقل.

---

(١) قال الأشموني: "ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي: كثير بالنسبة إلى بل" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٣٣، وقال الصبان موضحا عبارة الأشموني السابقة: "أي: وإن كان قليلا بالنسبة إلى الواو" حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ٢/٢٣٣.

(٢) القلة هنا عبر عنها الأشموني بأنها من "النادر" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٣٣.

وأؤكد أن التجرد – هنا – ليس التجرد المطلق، وإنما التجـرد مـن اللفظ المعين – أو الألفاظ المعينة – في المسألة النحوية المعينة.

والخلاصة – في المسألة التي نحن بصدها – أن الجر قرينة لفظيـة على إثبات الحكم بجواز حذف رب وبقاء عملها، لكن الحروف الثلاثة (الفاء، والواو، وبل) والتجرد منها قرائن على درجات هذا الحكم.

٥-باب الإضافة

مسألة ما يجوز في ظروف الزمان المحمولة على إذ وإذا:

إذ وإذا ظرفان للزمان ملازمان للإضافة إلى الجملة، وإذ تضاف إلى الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وإذا تضاف إلى الفعلية فقط[١]، وهناك ظروف زمان تحمل عليهما في المعنى، نحو: حين، ووقت، وزمان، ويوم[٢]، إلا أن هذه الظروف المحمولة تضاف إلى الجملة جوازا لا لزوما، فتقول: جئتك جين جاء زيد، وكذلك تقول: جئتك حين زيد قائم، وكذلك الباقي[٣].

أما عن الحكم الإعرابي لهذه الظروف فيقول الشيخ خالد الأزهري: "ويجوز في الزمان المحمول على إذ وإذا [٤]، إذا أضيفا إلى جملة الإعراب على الأصل في الأسماء، والبناء على الفتح حملا عليهما، أي: على إذ وإذا؛ لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة ... فإن كان ما وليه فعلا مبنيا بناء أصليا أو عارضا، فالبناء أرجح ... كقوله ...

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع

---

(١) انظر: شرح المفصل جـ٣/١٧، جـ٤/٩٥وما بعدها، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٢/١٣وما بعدها.

(٢) قال أبو حيان: "ومما وقفنا عليه من أسماء الزمان المضاف إلى الجمل: يوم، وأيام، وليلة، ولياليي، وأزمان، وزمن، وعصر، وعشية، وغداة، وحين" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٨٢٩.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك جـ٢/١٤.

(٤) يقول الصبان: "وهل مشبه إذا كمشبه إذ في جواز البناء والإعراب إذا أضيف إلى الجملة ... قال ابن هشام: لم أر من صرح به، وقياسه عليه ظاهر، قال في النكت: وقد صرح به الشاطبي جازما به" حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ٢/٢٥٦، وانظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ٢/١٥.

يروى: على حينِ بالخفض على الإعراب، وعلى حين بَـالفتح علـى البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافا إلى مبني أصالة، وهو عاتبـت، والبنـاء العارض نحو قوله:

لأجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم

يروى بخفض حين على الإعراب، وفتحه على البناء؛ لكونه مضـافا إلى مبني، وهو يستصبين، فإنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنـون الإناث ... وإن كان ما وليه فعلا مضارعا معربا أو جملة اسمية فـالإعراب أرجح من البناء[١] ... "[٢] فالمضارع المعرب نحو (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) والجملة الاسمية كقوله:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل[٣]

في نص الشيخ الأزهري بيان أن الحكم الإعرابي للظروف المحمولة على إذ وإذا هو الجواز، وله وجهان: الإعراب والبناء، ولكل وجـه درجتـا

(١) هذا رأي الكوفيين والأخفش وتبعه أبو علي الفارسي وابن مالك من البصريين، أما جمهور البصريين فالحكم عندهم وجوب الإعراب. انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٤٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٥٧، على أن أبا حيان نسب القول بتحتم الإعراب إلى البصريين لا إلى جمهورهم فقط. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٨٢٨وما بعدها.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٤٢، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٥٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٨٢٨وما بعدها.

(٣) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٢/٢٥٧، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٨٢٨وما بعدها.

جواز، ولتحديد كل درجة وتعيينها رصد المقعد قرينة لفظية تساعد الدارس على هذا التحديد.

فكانت قرينة درجة الرجحان لوجه البناء أن يلي الظرف فعل مبني، ويقابل درجة الرجحان في وجه البناء مع هذه القرينة درجة الجواز المرجوح مع الوجه الآخر وهو الإعراب مع القرينة نفسها.

وكانت قرينة الرجحان لوجه الإعراب أن يلي الظرف فعل معرب أو جملة اسمية، ويقابل درجة الرجحان هنا درجة الجواز المرجوح مع الوجه الآخر وهو البناء مع القرينة نفسها.

إذن كان لكل وجه جواز درجتان، تختلفان – قوة وضعفا – بحسب ما يلي الظرف من قرائن لفظية رصدها المقعد، وربط بينها وبين الدرجة المعينة، ولولا رصد هذه القرائن لما تمكن الدارس من تعيين هذه الدرجات.

٦- باب أفعل التفضيل

مسألة حذف من والمفضول:

يقول أبو حيان: "وحذف من والمفضول للدلالة كثير، وأكثر حذفه إذا كان أفعل خبرا لمبتدأ كقوله تعالى: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) أو لكان وأخواتها كقوله:

..... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

أو لـ (إن) كقولك وقد ذكر زيد وعمرو: إن زيدا أفضل، تريد: من عمرو، أو ثانيا لـ (ظننت) وبابه، كقوله تعالى: (تجدوه عند الله هو خيرا) ويقل الحذف إذا كان غير خبر[١] كالمعطوف على المفعول، نحو قوله تعالى: (فإنه يعلم السر وأخفى) أو حالا، نحو قوله:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا .....

يريد: دنوت أجمل من البدر، وقد خلناك مثله، أو صفة قال ...

عملا زاكيا توخي لكي تجزي جزاء أزكى وتلقى حميدا

أي: أزكى من العمل الزاكي، هذا كله مسموع[٢] ..."[٣].

---

(١) قال أبو حيان: "ومنع الرماني الحذف إلا مع الخبر، وقال الكوفيون ... الاختيار في الصفة ظهور (من) ويجوز الحذف على قبح، ولا يجوز عندهم: جاءني أفضل، ولا إن أفضل زيد" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٥/٢٣٣٠،

(٢) قال أبو حيان عقب هذا النص مباشرة: "وأجاز البصريون الحذف مع الفاعل، نحو: جاءني أفضل، ومع اسم إن، نحو: إن أفضل زيد" السابق/ نفسه، بما يوحي أن إجازة البصريين الحذف مع قرينة وقوع أفعل فاعلا أو اسم إن؛ غير مسموع.

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٥/٢٣٢٩وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ١/٧٧٢وما بعدها، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٠٢وما بعدها.

في النص بيان حكم جواز حذف من والمفضول، وبيان درجة هذا الحكم مع القرائن المختلفة.

فالحذف جائز، وله درجتان، وقد رصد المقعد – تيسيرا على الدارس – لكل درجة جواز ما يعينها من القرائن اللفظية، فالدرجة الأولى هي كثرة الحذف، ويعينها من القرائن اللفظية: وقوع أفعل خبرا، أو خبر كان وأخواتها، أو خبر إن، أو ثاني مفعولي ظن – كما مثل في النص – أو ثالث مفاعيل أعلم[1]، نحو: أعلمت عمرا زيدا أفضل.

والدرجة الثانية من درجتي الجواز هي قلة الحذف، ويعينها من القرائن: وقوع أفعل معطوفا على المفعول أو حالا أو صفة.

إذن رصدُ القرائن اللفظية المصاحبة لكل درجة جواز ساعد الدارس على التمييز بين درجتي حكم الجواز.

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/ ١٠٢وما بعدها.

٧- باب عطف النسق

وفيه مسألتان:

١- مسألة الفرق بين أم المتصلة والمنقطعة:

يقول السيوطي: "تفترق أم المتصلة وتسمى المعادلة أيضا[١]، وأم المنقطعة[٢] وتسمى منفصلة أيضا من كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى[٣] من أربعة أوجه، فأما الأوجه اللفظية:

فأحدها: باعتبار ما قبلها، وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاما لفظا ومعنى أو استفهاما لفظا لا معنى، فالأول نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ والثاني نحو: سواء علي أقمت أم قعدت، فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام؛ ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر[٤]، فيقال: سواء علي قيامك وقعودك ... واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية ... وما قبل المنقطعة يكون استفهاما نحو(هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور) وخبرا نحو (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه).

---

(١) قال ابن هشام: "وإنما سميت ... متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضا معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية ... والاستفهام" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٧٧، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٠٠٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٠١.

(٢) قال الأشموني: "وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٠٥.

(٣) لن يتناول البحث من أوجه المعنى إلا ما يتداخل مع الأوجه اللفظية – كما سيأتي في المتن – نظرا لأن موضوع البحث محصور في القرينة اللفظية.

(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٩٩.

والوجه الثاني: وذلك أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور أو التسوية...والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما، بل تارة يكون بغير الهمزة البتة، كما في قوله (هل يستوي الأعمى والبصير) الآية.. وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق، نحو: أقام زيد أم قعد عمرو، إذا أردت بأم الإضراب عن الأول[١]..."[٢].

إذن تتشابه أم المتصلة مع المنقطعة تشابها احتاج معه المقعد إلى التمييز بينهما برصد القرائن اللفظية – والمعنوية – التي تساعد الدارس على الوصول إلى الحكم بنوع (أم) .

وفي النص السابق ذُكر وجهان يتعلقان بقرينة لفظية، تتمثل فيما يأتي قبل أم في التركيب، فإذا أتى قبلها جملة خبرية أو استفهام بغير الهمزة[٣] فهي منقطعة.

وإذا أتى قبلها همزة، ينظر في – المعنى – المطلوب بالهمزة، فإذا كان التصور أو التسوية[٤] فهي المتصلة، وإذا كان التصديق فهي المنقطعة.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٤.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو جـ٤/٧٣وما بعدها، وانظر: السابق/٧٧وما بعدها، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٣٣٤وما بعدها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٧٧وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٠٠٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٠٣.

(٣) قال الرضي: "وربما تجيء هل قبل المتصلة على الشذوذ، نحو: هل زيد عندك أم عمرو" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٣٣٦، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٠٠٧.

(٤) قال أبو حيان: "ويجرى مجرى التسوية: ما أدري، وليت شعري، وسواء علي ... وما أبالي" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٠٠٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٠٣.

على أن تحديد المطلوب بالهمزة هو أحد وجوه المعنى[١] التي يفترق فيها نوعا (أم).

إذن يمكننا القول في هذا الموضع: إنه قد تضافرت قرينتان للحكم بنوع (أم) إحداهما لفظية، وهي سبق الهمزة، والأخرى معنوية، وهي المعنى المطلوب بهذه الهمزة.

وعن الوجهين الآخرين من الأوجه اللفظية، يقول السيوطي:

"والوجه الثالث: باعتبار ما بعدها، وهو: أم المتصلة لا تدخل على الاستفهام، بخلاف المنقطعة؛ فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف، كما تقدم في الآية الكريمة[٢] ... وبالاسم كما في قول الله تعالى (أم ماذا كنتم تعملون) ، (أم من هذا الذي هو جند لكم) ... والوجه الرابع: باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعا، وهو أن المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين، والمنقطعة[٣]

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو جـ٤/٧٦وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٠٢وما بعدها.

(٢) يعنى (هل) الواردة بعد (أم) في قوله تعالى: (هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور).

(٣) قال السيوطي: "وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك، فادعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد، محتجا بما روى من قول بعضهم: إن هناك لإبلا أم شاء، بالنصب، ومحمل هذا عند الجماعة – إن ثبت – على إضمار فعل، أي: أم أرى شاء، لا على العطف على اسم إن، ولقوله – رحمه الله – وجه من النظر، وهو أن المنقطعة بمعنى بل والهمزة، وقد تتجرد لمعنى بل، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل، وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات" الأشباه والنظائر في النحو جـ٤/٧٥، وانظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٤.

لا تقع إلا بين الجملتين"[١].

وهنا – في الوجه الثالث – رصد المقعد قرينة لفظية أخرى تساعد الدارس في الحكم على نوع (أم) لكن القرينة هذه المرة تتمثل فيما يقع بعد أم، فإذا كان استفهاما حكم الدارس بأن أم منقطعة.

وفي الوجه الرابع – من وجوه الفرق اللفظية – رصد قرينة لفظية أخرى تتعلق بما يأتي قبل أم وبعدها معا، فإذا كانا مفردين حكم بأن أم متصلة.

على أن هذه القرائن اللفظية قد تكفي واحدة منها للوصول إلى الحكم بنوع أم كما في قوله تعالى: (تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) حيث حكم بأن أم منقطعة بقرينة سبقها بجملة خبرية، وكذا في قوله تعالى: (أم من هذا الذي هو جند لكم) حكم بأن أم منقطعة بقرينة تأخر الاستفهام عنها.

وقد يتضافر منها قرينتان للوصول إلى الحكم، كما الحال في قوله تعالى: (هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور) فقد تضافرت قرينة سبق أم بأداة استفهام غير الهمزة مع قرينة تأخر الاستفهام عنها للحكم بأن أم منقطعة، وكذا في قولنا: أزيد قائم أم عمرو؟ فقد تضافرت قرينة سبق أم بهمزة استفهام مع قرينة وقوعها بين مفردين في الحكم بأن أم متصلة.

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو جـ٤/٧٥، وانظر: السابق جـ٤/ ٧٧وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٠٠٧، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٤وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٩٩وما بعدها.

٢- مسألة العطف بـ (لكن):

ترد (لكن) عاطفة[١] وترد حرف ابتداء يفيد الاستدراك، فأما مجيئها عاطفة فله شروط[٢] ثلاثة[٣]، وأما مجيئها حرف ابتداء فيقول عنه الشيخ خالد الأزهري: "وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة إن تلتها جملة ... كقوله:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره، ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء ... أو تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء أيضا وليست عاطفة ... نحو: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء، ورسول الله خبر لكان محذوفة ... أو سبقت بإيجاب، نحو: قام زيد لكن

---

(١) قال الرضي: "وذهب يونس إلى أنها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة، وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة" شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٣٥٥، وانظر: السابق، القسم الثاني، جـ٢/١٣٥٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٩٧٥، ونقل في شرح التصريح أن ابن مالك في التسهيل تبع يونس. شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٦.

(٢) هذه الشروط هي: "إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي ... وأن لا تقترن بالواو ... فالنفي نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، بالجر سماعا ... والنهي، نحو: لا يقم زيد لكن عمرو" شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٤٦، وانظر: السابق جـ٢/١٤٧، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٣٥٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٤٩٧، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١١٠.

(٣) لن يعالج البحث لكن العاطفة؛ لأن الحكم بكونها عاطفة مربوط بتوافر الشروط الثلاثة التي ذكرت في الحاشية السابقة، وهذه الشروط – وإن كانت قرائن لفظية – تبعد هذا الحكم عن نطاق البحث، كما ورد في مقدمة البحث.

عمرو لم يقم، فلكن حرف ابتداء واستدراك، وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره، ولا يجوز لكن عمرو بالإفراد على أنه معطوف على زيد"[١].

في النص مواضع ثلاثة أثبت فيها المقعد أن (لكن) ابتدائية مفيدة لمعنى الاستدراك وليست عاطفة، وكانت وسيلة المقعد لإثبات ابتدائية (لكن) أنْ رصَد ثلاث قرائن لفظية، متى وجدت قرينة منها حكم بأن (لكن) حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وما بعدها كلام مستأنف.

هذه القرائن هي: أن يلي لكن جملة، أو يسبق لكن واو، أو يسبقها إيجاب، ولولا رصد هذه القرائن – وبيان حالها – لما استطاع المقعد – ولا الدارس – أن يقطع بنوع لكن ووظيفتها النحوية.

(١) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٤٦١وما بعدها، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٤٧٨وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٩٩٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١١٠وما بعدها.

٨- باب الاستغاثة

مسألة المعاقبة بين اللام والألف في المستغاث والمتعجب منه:

يقول الرضي عن اللام : "هذه اللام المفتوحة تدخل المنادي إذا استغيث به، نحو: يا لله أو تعجب منه، نحو: يا للماء، ويا للدواهي، وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب"(١).

إذن هذه اللام في المنادي علامة (قرينة لفظية) على أنه مستغاث أو متعجب منه، فإذا لم يبتدأ باللام – وهي الأصل(٢) فيهما – يخشى الالتباس بالنداء المطلق، فكان من المقعد أن رصد قرينة لفظية أخرى تكون عوضا عن اللام – وتساعد الدارس– في الحكم بأن المعنى استغاثة أو تعجب.

هذه القرينة كانت – في الأكثر(٣) – الألف الزائدة في آخر المستغاث به والمتعجب منه(٤) "فكما تقول: يا لزيد، تقول أيضا: يا زيدا، ومنه:

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان

ولا يجوز الجمع بينهما ... ويقال: يا للعجب، ويا عجبا لزيد"(٥).

---

(١)شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٤١٥، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٢١٤، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٨١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٦٦.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٢١٤.

(٣) وقد يخلو المستغاث والمتعجب منه من اللام والألف، نحو: ألا يا قوم للعجب العجيب، ويا عجب له. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٢١٤، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٨١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٦٦.

(٤) انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، جـ١/٤١٨وما بعدها.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/١٦٦، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/٢٢١٤، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/١٨١.

٩- باب نوني التوكيد

مسألة حالات توكيد الفعل المضارع بهما:

يقول الشيخ خالد الأزهري: "وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله حالات[١] ... والحالة الثانية: أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب[٢]، وذلك إذا كان المضارع شرطا لإن الشرطية المؤكدة بما الزائدة، نحو: (إما تخافن) ... الحالة الثالثة: أن يكون توكيده بهما كثيرا، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب: نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام، فالأول كقوله تعالى: (ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون) والثاني كقول خرنق:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

... والثالث نحو: ... هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في أيام يسلم

... والرابع نحو: ... فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

... والخامس قوله: أفبعد كندة تمدحن قبيلا

---

(١) لن يعرض البحث بالمعالجة للحالة الأولى حالة الوجوب "وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه ... نحو (وتالله لأكيدن أصنامكم) ... " شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٠٣، وذلك لعدم دخولها في موضوع البحث كما سبق في مقدمة البحث.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري: "ومن ترك توكيده قوله: يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي

... وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة" شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٠٤، وذكر الرضي أن الزجاج يقول بلزوم النون مع (إما). انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٤٤٦، وأضاف الأشموني إلى الزجاج – في هذا الرأي – المبرد. انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢١٦.

... الحالة الرابعة: أن يكون توكيده بهما قليلا، وذلك بعد لا النافية أو بعد ما الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية[١]، فالأول كقوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) ... والثاني كقولهم في المثل نظما:

إذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها

... الحالة الخامسة أن يكون التوكيد بهما أقل، وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء بغير إما الشرطية[٢]، فالأول كقوله ...

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما

... والثاني كقوله:

من يثقفن منهم فليس بآيب أبدا وقتل بني قتيبة شافي"[٣].

---

(١) قال أبو حيان: "وأما المنفي بلا أو بما فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن تدخل في المضارع المنفي بهما، وأجاز ابن جني ذلك، وأثبته ابن مالك" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٢/٦٥٦وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٤٤٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢١٨وما بعدها.

(٢) قال أبو حيان: "وأما دخولها على المضارع المنفي بلم فنص سيبويه على أن ذلك ضرورة" ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٢/٦٥٨، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢١٨، في حين أن الرضي ذكر أن سيبويه يقول بدخولها على المضارع المنفي بلم دون أن ينص على أن ذلك ضرورة. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٤٤٤.

(٣) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٠٤وما بعدها، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٤٤٠وما بعدها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٤٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٢/٦٥٤وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢١٣وما بعدها.

في هذا النص أربع حالات كلها تدخل في حكم الجواز[١]، كل حالة منها تمثل درجة من درجات هذا الحكم:

الدرجة الأولى: أن يكون التوكيد قريبا من الوجوب، وعبر عنها الشيخ خالد – أيضا – بأن يكون التوكيد أكثر من الكثير[٢]، والدرجة الثانية: أن يكون التوكيد كثيرا، والثالثة: أن يكون التوكيد قليلا، والرابعة: أن يكون التوكيد أقل من القليل.

ولا يوجد ما يفرق – نحويا – بين درجة وأخرى من درجات هذا الحكم إلا ما يسبق المضارع من قرائن لفظية معينة، هذه القرائن تساعد الدارس على تحديد درجة الجواز المعينة.

ولمزيد من التوضيح أقول: دخلت نون التوكيد على المضارع في الأمثلة الأربعة الآتية: قوله تعالى: (وإما تخافن من قوم خيانة) وقوله تعالى: (ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون) وقوله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) وقول الشاعر: يحسبه الجاهل ما لم يعلما.

وكل مثال منها ينتمي إلى درجة – من درجات حكم الجواز الأربع – تختلف عن درجة المثال الآخر.

---

(١) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٤٦.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٠٥، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٤٤٦

ولو أن دارسا لا يعلم القاعدة النحوية الضابطة لهذه الدرجات فإن أقصى ما يمكن أن يصل إليه هو أن المضارع مؤكد، دون تحديد لحكم التوكيد فضلا عن تحديد درجة التوكيد في كل مثال منها.

ولأجل هذا ربط واضع القاعدة بين كل درجة وقرينة – أو قرائن – لفظية، تساعد الدارس على تحديد الدرجة التي ينتمي إليها كل مثال؛ فربط المقعد بين درجة القرب من الوجوب والقرينة اللفظية (إما) الشرطية، وبين درجة الكثرة والقرينة اللفظية (أداة الطلب) وبين درجة القلة والقرينة اللفظية (لا) النافية أو (ما) الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية، وبين الدرجة الأقل من القليل والقرينة اللفظية (لم) أو أداة جزاء بغير (إما) الشرطية.

أقول: لولا الربط بين درجة الجواز المعينة والقرائن اللفظية المعينة لما استطاع الدارس أن يفرق بين درجة وأخرى، فالقرائن اللفظية – هنا – ساعدت في تحديد درجات الحكم الواحد وبيانها.

١٠- باب إعراب الفعل

وفيه مسألتان:

١- مسألة الفرق بين كي الناصبة والجارة:

يقول الرضي: "عند البصريين كي قد تكون ناصبة بنفسها كأن، وجارة مضمرا بعدها أن[١] ..."[٢] والناصبة بنفسها هي المصدرية، والجارة هي التعليلية[٣].

إذن تأتي "كي مشتركة بين الناصبة والجارة"[٤]، فالمسألة التي ترد فيها كي متقدمة على المضارع يحتمل الحكم فيها وجهين، ولأجل رفع الاحتمال وتعيين أحد الوجهين؛ رصد واضع القاعدة النحوية قرينة لفظية – أو أكثر – تساعد الدارس على تمييز المصدرية من التعليلية[٥].

---

(١) في شرح التصريح أن هذا القول مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وعن الأخفش أن كي جارة دائما، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة، وعن الكوفيين أن كي ناصبة دائما. انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٠، وانظر أيضا: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/٨٥٣، ٨٥٥، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٣١٢، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٦٤٥، الأشباه والنظائر في النحو جـ٢/٣١٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٠وما بعدها.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/٨٥٦.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٠، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٧٩.

(٤) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٠، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو جـ٢/٣١٦.

(٥) لن يتناول البحث المواضع التي تحتمل كي فيها الوجهين نحو قوله تعالى: (كيلا يكون دولة) ونحو قول الشاعر:
أردت لكيما أن تطير بقربتي؛ إذ البحث مشغول بدور القرينة اللفظية المعينة في تعيين أحد الوجهين، والتعيين نفي الاحتمال.

يقول الرضي: "فإذا تقدمها اللام نحو: (لكيلا تأسوا) فهي ناصبة لا غير بمعنى (أن) وليس فيها

معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام"[١] فربط المقعد بين تقدم اللام على كي والحكم بكونها ناصبة بنفسها مصدرية، ويقول الشيخ خالد الأزهري: "تتعين التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن فالأول نحو قوله: ...

كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس

فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من (لتقضيني) عنها ... والثاني نحو قوله: ...

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها ..."[٢].

وهنا ربط المقعد بين تأخر اللام أو (أن) عن كي والحكم بكونها تعليلية جارة والنصب بعدها بأن مضمرة، فكانت كل من اللام – المتقدمة أو المتأخرة – وأن – المتأخرة – القرينة اللفظية المساعدة للمقعد والدارس – من بعده – على تعيين الحكم بنوع كي وعملها.

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/٨٥٦، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٦٤٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٧٩.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣١، وانظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٦٤٧، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٧٩.

٢- مسألة الفرق بين أنواع أنْ:

يقول الأشموني: "من نواصب المضارع أن المصدرية نحو (وأن تصوموا) ، (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي) ... "[١] ، ويقول الشيخ خالد الأزهري: "وتأتي أن مفسرة بمنزلة أي، وزائدة دخولها وخروجها سواء، ومخففة من أنّ المشددة فلا تنصب الفعل المضارع[٢] في هذه الأحوال الثلاثة، ولكل ضابط يضبطها"[٣].

في النصين السابقين بيان أن (أنْ) تأتي على أربعة أنواع، وكلها متشابهة في اللفظ، فكان من اللازم أن يرصد المقعد – تسهيلا على الدارس – من القرائن اللفظية ما ينضبط به كل نوع ويمتاز.

وعن التمييز بين أن الناصبة للمضارع والمخففة من الثقيلة يقول الرضي: "إذا خففت أنّ المشددة ... شابهت لفظا ومعنى أنْ المصدرية، أما لفظا فظاهر، وأما معنى فكونهما حرفي المصدر، فأريد الفرق بينهما، فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظن

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٢، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٢، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٢.

(٢) قال الأشموني: "وأجاز الأخفش إعمال الزائدة، واستدل بالسماع كقوله تعالى: (وما لنا أن لا نقاتل) وبالقياس على حرف الجر الزائد، ولا حجة له في ذلك ... " شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٦، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٥وما بعدها، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٦٤٢، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٣.

(٣) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٢.

الغالب؛ ليكون مؤذنا من أول الأمر أنها مخففة"[١]، "وتنصب الاسم[٢] وترفع الخبر"[٣]، "واسمها ضمير الشأن نحو: (علم أن سيكون) ، (أفلا يرون ألا يرجع) أي: أنه سيكون وأنه لا يرجع"[٤].

نص الرضي على أن المقعد أراد أن يفرق بين الحرفين المتشابهين لفظا ومعنى المختلفين عملا، فكانت وسيلته إلى ذلك الربط بين قرينة لفظية معينة والحكم بأن (أنْ) مخففة من الثقيلة، والقرينة كانت أن يسبق (أنْ) المخففة فعل تحقيق (يقين) أو ما نزل منزلته، فساعد تعيين القرينة على الحكم بنوع (أنْ) ومن ثم تحديد عملها.

وعن ضابط المفسرة[٥] يقول الشيخ خالد الأزهري: "هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه[٦] المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار،

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/٨٣٠، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٨، ارتشاف الضرب من لسان العرب جـ٤/١٦٤٠، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٢وما بعدها.

(٢) قال ابن هشام: "خلافا للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئا" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٨.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٨.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٢، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٥٨.

(٥) قال ابن هشام: "وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتة وهو عندي متجه ..." مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٠، وانظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٣.

(٦) قال الشيخ خالد الأزهري: "وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ..." شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٢.

نحو: (فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) أي اصنع، (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) أي امشوا ..."[١].

هنا رصد المقعد ثلاث قرائن لفظية تتضافر للحكم بأن (أنْ) مفسرة، والقرائن هي: أن تسبقها جملة فيها معنى القول دون حروفه، وأن تتلوها جملة، وأن تتجرد من الجار[٢]، فمتى وجد الدارس هذه القرائن حكم بأن (أنْ) تفسيرية.

وعما يميز أن الزائدة من قرائن لفظية يقول الشيخ خالد الأزهري: "والزائدة هي التالية للما التوقيتية نحو: (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه) والواقعة بين الكاف ومجرورها، كقوله ...

كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

... أو الواقعة بين فعل القسم ... ولو كقوله:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

... أو الواقعة بعد إذا كقوله:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع، وأكثرها الواقعة بعد لما[٣] وأقلها الواقعة

---

(١) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٢وما بعدها، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٠وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٥.

(٢) سبق حديث عن أن التجرد من اللفظ المعين في المسألة المعينة قد يكون قرينة لفظية. انظر: باب كان وأخواتها، وباب الاشتغال، والمسألة الثالثة في باب حروف الجر.

(٣) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٣.

بين الكاف[١] ومجرورها"[٢].

هنا رصد المقعد أربعة مواضع، وقد ربط كل موضع منها بقرينة لفظية دالة على نوع (أنْ) وحاكمة به، وزاد الشيخ خالد الأزهري بأن جعل للمواضع الأربعة درجات ورود ثلاثا، أعلاها درجة الموضع المقترن بالقرينة (لما) التوقيتية، وأقلها المقترن بالقرينة كاف الجر ومجرورها، والموضعان الباقيان درجة ورودهما سواء، وهي الدرجة الوسط بين الأكثر والأقل.

(١) قال ابن هشام عن هذا الموضع: "وهو نادر" مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٣٣، وانظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جـ١/٦٣وما بعدها، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٣/٢٨٥وما بعدها.

١١- فصل (لو)

مسألة ورود (لو) مصدرية:

يقول الأشموني: "اعلم أن لو تأتي على خمسة[١] أقسام ... الرابع: أن تكون مصدرية[٢]بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد (ود) أو (يود)[٣] نحو: (ودوا لو تدهن فيدهنون) ، (يود أحدهم لو يعمر) ... وعلامتها أن يصلح في موضعها أن ..."[٤].

---

(١) ذكرت بعض المراجع أنها تأتي على ستة أقسام، فقد تكون:١- مصدرية. ٢- للعرض، نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرا. ٣ - للتقليل، نحو: تصدق ولو بظلف محرق. ٤- للتمني، نحو: لو تأتينا فتحدثنا. ٥- شرطية، نحو: لو قام زيد لقمت. ٦- للتحضيض، نحو: لو تأمرنا فتطاع. انظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٥٤ وما بعدها، حاشية الصبان على شرح الأشموني جـ٤/٣٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ٢/١٩٥. ولا يدخل من هذه الأقسام في موضوع البحث إلا المصدرية؛ لارتباط تمييزها بالقرينة اللفظية.

(٢) قال الأشموني: "وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم المصنف ... ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم (ودوا لو تدهنَ فيدهنوا) فعطف يدهنوا بالنصب على (تدهن) لما كان معناه أن تدهن" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٤/٣٤وما بعدها، وانظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٥٥.

(٣) "ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة: ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق" شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٤/٣٤، وانظر: شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٥٤وما بعدها.

(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك جـ٤/٣٤، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الثاني، جـ٢/١٣٨٥، شرح التصريح على التوضيح جـ٢/٢٥٤وما بعدها.

إذن لما كانت لو تأتي على خمسة أقسام، وأراد المقعد أن ييسر على الدارس الوصول إلى الحكم بأن لو مصدرية – وليست غير ذلك من وجـــوه ورودها – رصد له قرينة لفظية متى وجدها دلته على الحكم، وكانت القرينة لفظة (ود) أو لفظة (يود) سابقة على لو، وزاد المقعد في التيسير بأن وضع للدارس علامة تدله على صحة حكمه بأن لو مصدرية، وهي أن يصلح فـــي موضعها أن.

خاتمة

تناول البحث – من خلال التركيب – القرينة اللفظية المساعدة على معرفة الحكم النحوي ودرجته، وقد خرج البحث ببعض النتائج:

- وجدت هذه القرينة في أحد عشر بابا نحويا.
- وجدت هذه القرينة في خمس عشرة مسألة نحوية في هذه الأبواب.
- كان باب حروف الجر أكثر الأبواب التى وجدت فيها هذه القرينة؛ فقد وجدت في ثلاث من مسائله، ويليه بابا عطف النسق، وإعراب الفعل، فقد وجدت القرينة في مسألتين في كل منهما، ووجدت مسألة واحدة في كل من الأبواب الثمانية المتبقية.
- ارتبطت معرفة الحكم ودرجته – معا – بالقرينة في ثلاث مسائل، هي: مسألة باب إن وأخواتها، والمسألتان الثانية والثالثة في باب حروف الجر.
- ارتبطت معرفة الحكم – فقط – بالقرينة في سبع مسائل، هي: المسألة الأولى في باب حروف الجر، ومسألتا باب عطف النسق، ومسألة باب الاستغاثة، ومسألتا باب إعراب الفعل، ومسألة فصل لو.
- ارتبطت معرفة درجة الحكم – فقط – بالقرينة في خمس مسائل، هي مسائل أبواب: كان وأخواتها، والاشتغال، والإضافة، وأفضل التفضيل، ونوني التوكيد.
- تنوعت القرائن اللفظية التي رصدها المقعد لمعرفة الأحكام ودرجاتها، وتأتي قرينة الأداة في مقدمة هذه القرائن، فقد كانت قرينة في ثماني

مسائل، هي: مسألة باب كان وأخواتها، ومسألة باب الاشتغال، والمسألة الثالثة في باب حروف الجر، والمسألة الثانية في باب عطف النسق، ومسألة باب الاستغاثة، ومسألة باب نوني التوكيد، ومسألتا باب إعراب الفعل.

وتليها قرينة الصيغة، فقد كانت قرينة في خمس مسائل، هي: مسألة باب الاشتغال، ومسألة باب الإضافة، والمسألة الأولى في باب عطف النسق، والمسألة الثانية في باب إعراب الفعل، ومسألة فصل لو.

وتليهما قرينة العلامة الإعرابية، فقد كانت قرينة في ثلاث مسائل، هي: مسألة باب إن وأخواتها، والمسألتين الأولى والثانية في باب حروف الجر.

هذا، وقد تحققت ظاهرة تضافر القرائن في ثلاث مسائل، هي: مسألة باب الاشتغال، والمسألة الأولى في باب عطف النسق، والمسألة الثانية في باب إعراب الفعل.

- وقفت ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد وراء الحاجة إلى القرينة اللفظية في معرفة الحكم النحوي أو درجته في ست مسائل، هي: المسألة الأولى في باب حروف الجر، ومسألتا باب عطف النسق، ومسألتا باب إعراب الفعل، ومسألة فصل لو، ووقفت ظاهرة الحذف وراء الحاجة إلى القرينة في ثلاث مسائل، هي: مسألة باب كان وأخواتها، والمسألة الثالثة في باب حروف الجر، ومسألة باب أفعل التفضيل.

أخيرا أقول: كان البحث محاولة لإضافة لبنة صغيرة في صرح العربية الشامخ، فأرجو – من الله أن أكون قد وفقت في تحقيق هذا الهدف ولو بمقدار.

المراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي – تحقيق د. رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأشباه والنظائر في النحو – السيوطي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل– ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت– لبنان – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني– دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- شرح التصريح على التوضيح – الشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول – دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – والقسم الثاني – دراسة وتحقيق د. يحيى بشير مصري – الطبعة الأولى – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – عمادة البحث العلمي – سلسلة نشر الرسائل الجامعية – المملكة العربية السعودية.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت- لبنان - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- شرح المفصل – ابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة.
- اللغة العربية معناها ومبناها - د. تمام حسان – عالم الكتب – القاهرة - ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – حققه وبوبه – ح الفاخوري – دار الجيل – بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١	ملخص	٦٧٤٢
٢	Abstract	٦٧٤٣
٣	مقدمة	٦٧٤٤
٤	باب كان وأخواتها	٦٧٤٧
٥	باب إنّ وأخوتها	٦٧٤٩
٦	باب الاشتغال	٦٧٥٠
٧	باب حروف الجر	٦٧٥٦
٨	باب الإضافة	٦٧٦٣
٩	باب أفعل التفضيل	٦٧٦٦
١٠	باب عطف النسق	٦٧٦٨
١١	باب الاستغاثة	٦٧٧٤
١٢	باب نوني التوكيد	٦٧٧٥
١٣	باب إعراب الفعل	٦٧٧٩
١٤	فصل (لو)	٦٧٨٥
١٥	خاتمة	٦٧٨٧
١٦	المراجع	٦٧٨٩
١٧	فهرس الموضوعات	٦٧٩١